اجزاء اول این کتاب انتقال ... الاه

... تصرف اقل عباد ...
محمد ...

۱۶۴۳

۵۰

۴۷ ع

مجدداً نوبت شد - اردلان ۶۱/۸/۲

میکرو وفیلم تهیه شد

باز بین شد
۱۳۵۳ خ

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب ...... ایضاح المقاصد عربی ......
مصنف / مؤلف ...... علامه حلی ......
خطی / چاپی ...... نسخ ۲۶ سطری ......
سال طبع یا تحریر ...... ـــ ...... عدد اوراق ...... ۷۸ ......
جزء کتب حکمت خطی ...... شماره ...... ۴۷ ......
شماره عمومی ...... شماره قبض ......
واقف ...... ابن خاتون ...... تاریخ وقف ...... ۱۰۶۷ ......
طول ...... ۲۱ ...... عرض ۱۲ سانتیمتر ...... قطع ......

۸۵۸۱۰

شرح علامه علي بر حكمة العين كاتبي قزويني

كانت منافية للواحدة والا لم تصدق على الكثير ومنافية للّاواحدة والا لم تصدق
على الواحدة لا بمعنى ان الفرسية لو خليت معها تصدق على معنى ان لا واحدة و
ولا لاواحدة وصحاب معا بان الفرسية ليست مقومة لهما ولا احديهما واكثر
انما تكون واحدة او لا واحدة موصوفة بالواحدة او لا تكون واحدة او لا واحدة
موصوفة باللاواحدة فالفرسية من حيث هي فرسية ليست الا فرسية ولو سئلنا عن
الفرسية بطرفي النقيض كان الجواب عن السؤال بانها ان كان السلب قبل من حيث لا نعلم
من حيث هو ... بل الجواب سلب الفرسية العام ليس الفرس من حيث هو فرس ان تبين لا تقول
الفرس من حيث هو ليس بفرس لانه كذب وغيره من الاسولة قال ... الماهية
لا بشرط شيء موجود في الخارج لا موله فلا تكون مجردة اقول ... المأخوذ من
ان الماهية منافية لعوارضها اللازمة والمفارقة فمتى كانت الماهية موجودة مع بعض
تلك العوارض غير موجودة مع البعض الآخر فالماهية ان اخذت من حيث هي لا
بشرط شيء من العوارض ولا بشرط التجرد عنه كانت موجودة في الخارج لانها من
الاشخاص الموجودة في الخارج وجزء الموجود موجود واما كانت جزءا الا ...
للاشخاص اما الماهية من حيث هي والماهية المقيدة ما تبين والمتقدم اول ما
المطلوب الثاني يستلزم المطلوب فان الماهية من حيث هي جزء الماهية
المقيدة وجزء الجزء جزء وان اخذت الماهية مجردة عن العوارض باسرها اي الماهية
بشرط لا شيء لم تكن موجودة في الخارج لان كل موجود في الخارج معين فحينئذ لا
تكون مجردا وان اخذت بشرط انضمامها الى غيرها من العوارض كانت موجودة ايضا
في الخارج كالحيوان اذا اخذ من حيث هو لا بشرط النطق ولا بشرط عدمه كان
جزءا للانسان لانه الحيوان الطبيعي وان اخذ بشرط التجرد عن النطق وعن غيره
لم يكن موجودا في الخارج وان اخذ بشرط النطق كان هو الانسان نفسه قال
الماهية ليست مجعولة ... الماهية كونها ماهية عن الفاعل قال ... العائل
لانا نقول ان الماهية الى قوله ... في وجودها فقط اقول ... العائل
... جعل الماهية ماهية فالانسان ليست بفعل فاعل ... ان كان الفاعل
مؤثر في وجودها لان الانسان لو كانت انسانيته بالفاعل للزم من انتفائه انتفاء وجود
الفاعل ... لا انسانية ... لكن الانسان ... سواء كان

از طرف كميسيون اصلاحات ابنيه آستان قدس رضوي
بتاريخ ... ربيع الثاني ١٣٤٤
نمره مسلسل كتاب ٣٤٣

هناك فاعل ولم يكن فلا يكون لا شيئية بالفاعل وانما يتأثر الفاعل في كون لا شيئية
موجوداً وفي هذا الدليل مغالطة ظاهرة لان لا شيئية مغاير لكون لا شيئية
الشيئية المدعى ان لا شيئية ليست بجعل جاعل في دليله دل على ان كون لا شيئية
الشيئية ليس بفعل فاعل وهذا الحكم ظاهر لا يأخذ لا شيئية متخصصة بعروضه ولا
يجوز اسناد ثبوته الى الفاعل في الحد لذلك لها صفها لشيئيتها حتى لا فرق بين ما
ادعى استحالته وما ادعى امكانه في ان تأثير الفاعل في الوجود فان الفاعل ان يقول
لو كان تكوين الوجود وجوداً بالفاعل للزم التسلسل في وجود الفاعل التسلسل في كون
الوجود وجوداً ولو احتج بعروض الوجود واتصاف الماهية بالوجود بعلة الكلام له
وقلنا لو كان كون لا شيئية اتصافا بالفاعل للزم التسلسل في وجود الفاعل التسلسل في
كون لا اتصاف اتصافا والحق ان المشعر بالوجود لا يعد عرضه وجوداً ولا اتصاف
لذلك وقلنا فلكل الماهية لا بعد وجودها ماهيته قال وقد ذهب بعضهم الى قوله
فلا يفتقر الى محل يقوم به اقول ذهب جمع الى ان البسائط غير مجعولة وعنوا
بالبسيط الماهية المأخوذة عارية عن الوجود اما لذاتها او لاجزائها واستدلوا عليه
بان المحوج الى السبب انما هو الامكان وهو حالة اضافية لا يعقل قيامها بذاتها بل يقتضي
وجود محلها بل لا بد من اعتبار امر آخر ينسب اليه كالوجود فما لم يعقل الماهية مع الوجود
لذاتها او لبعض اجزائها لم يعقل الامكان واذا لم يعقل الامكان لم يعقل الحاجة الى
السبب واذا انتفت الحاجة انتفى الجعل والمصنف فهم من هذا المعنى انه يستدل على ما
[illegible] ثم اعترض بانه يستدل ان البسيط لو كان مجعولا لكان ممكنا اذ المقتضي
للمجعولية هو الامكان [illegible] باطل لان الامكان اما ان يقوم بالبسيط قبل وجوده او
بعده والقسمان باطلان اما الاول فلانه كيفية نسبة الوجود اليها فلو قام [illegible] على نسبة
الوجود اليها فلو تأخر على الوجود واما الثاني فلان الامكان لا يعقل الا متقدما
على الوجود لان الشيء [illegible] موجود واجاب المصنف عن الحجة بالمعارضة انها انما تتم في البعدي
كون الامكان وجوديا اما في التقدير كونه عدميا فلا لانه ح يكون مستغنيا عن المحل
فلا يقوم بالذات قبل وجودها ولا بعده وفيه اعتراض [illegible] يرد على ما فصل القوم
لانه وان كان عدميا الا انه لا يعقل الا مضافا بحيث فلا يعرض للواحد منفردا
قال والاحسن ان يزعم ان المحمول بان المركب من البسائط فلو لم يكن البسيط مجعولا

١١

الى قوله والتئام البسائط بعضها لا يقتضي مجعولا اقول الاحسن ان يزعم ان البسائط
مجعولة بانها لو لم يكن كذلك لم يكن المركب مجعولا وذلك يستلزم نفي المجعولية المتقدم
ذا المال الى ابطال ما في الشرطية ان الماهية والوجود واتصاف الوجود بالماهية
البسائط فلو كانت غنية عن الفاعل كانت الماهية الموجودة مستغنية عن الفاعل لوجوب
تحقق المركب عند تحقق البسائط واعترض المصنف بجواز كون المركب مجعولا في تعدد البسائط
البسائط بان يكون حصول الوجود للماهية بالفاعل انضمام البسائط بعضها الى البعض بالفاعل
وفيه نظر لان حصول الوجود للماهية لو كان بالفاعل لكان البسيط غير مجعول على مرتبة
وكان غير الغرض الذي ذكره المصنف هو استغناء البسائط اجمع وعروض الحاجة
للمركب كذلك يحتج لانضمام البالغة لمسئلة حاجة الماهية قال والحصر
التي تلتئم الى آخره اقول الماهية المركبة معلولة لكل واحد من اجزائها وحصر
[illegible] افتقار المعلول الى علته الناقصة [illegible] يتقدمه بالذات على المعلول فيتحقق لكل واحد
اما كونه بعد تحقق اجزائها ولما كان عدم العلة لعدم المعلول كان عدم اي جزء كان مستقيما
على عدم تلك الماهية فعلتها الحصول بعلم اي جزء كان وهذا في الوجود الخارجي فلما كان
[illegible] وما لا كان وجود الماهية الذهني ايضا موقوفا على وجود اجزائها اجمع
وعلتها موقوفا على علم اي جزء كان لهذا كان الجزء متقدما على الكل في الوجود الذهني
قال والجزء المتقدم يقتضي الاستغناء عن سبب جديد وهذا الاستغناء في اعتبار
في الوجود بمعنى الجزء اقول لما ذكر ان الجزء متقدم في الوجود الذهني
والخارجي ذكر ما يتبع ذلك وهو الاستغناء عن السبب الجديد اي السبب المغاير لسبب الماهية
لانه مستغن عن السبب مطلقا وهو ظاهر فان المتقدم في الشيء لا يفتقر الى ما تأخر عنه هنا
لا استغناء قد يوجد بالنسبة الى الوجود الخارجي وقد يوجد بالنسبة الى الوجود الذهني فان
احد الاول مثل الجزء على السبب ان احتاج الى مثل الجزء الى الثبوت للماهية الاستغناء
عن السبب الجديد لذلك مثل للذهني الغني عن السبب الخارجي اعم من الجزء لان الجزء هو
الحاصل في العقل المتقدم والاول هو الحصول المطلق ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم
فان معلول الماهية حاصل معها وغير متقدم عليها ولهذا كان نفس الخاصة الجزء ولا يلزم
من كون الوصف غنيا عن السبب الجديد كونه بين الثبوت للموصوف كونه جزءا قال
والماهية المركبة الى آخره اقول لا يكفي في التركيب احتياج المفردات الا لكون

ووصف

والطبيعي وفيه ٥ مقالات المقالة الاولى فيها ٤ مسائل ١ في الجزء الذي لا يتجزى ٢ في المكان و[illegible]
الخلاء ٣ الجسم وهي طرف ... امتداد المكان ... او الحركة ... ٤ في وحدة العالم المقالة الثانية فيما يخص الحركة
وفيها ١٣ مسالة ١ في تحقيق ماهية الحركة ٢ في تشخص الحركة ٣ في ان لكل متحرك محركا غيره ٤ في حكم ما منه
وما اليه الحركة ٥ في الاجناس التي تقع فيها الحركة ٦ في وحدة الحركة بالشخص والنوع والجنس وغيره ٧ في
السرعة والبطء ٨ في تضاد الحركات ٩ في الحركة المستقيمة والمستديرة ١٠ في الحركة الذاتية والعرضية ١١ في
السكون ١٢ في الزمان وآنيته وماهيته ١٣ في الميل وهو كالحركة ينقسم الى طبيعي وارادي وقسري المقالة
الثالثة في احكام الافلاك وفيها ٤ مسائل ١ في ان المحدد للجهات ليس قابلا للحركة المستقيمة وانه
بسيط ٢ في شكله ٣ فيما يمكن اتصافه به وما لا يمكن ٤ في حركة الافلاك المقالة الرابعة في [illegible] العلم
وفيها ٦ ابحاث البحث ١ فيه ٥ مسائل ١ في احكام الارض ٢ في احكام الماء ٣ في احكام
النار ٤ في الهواء ٥ في احكام العناصر وبيان كونها اسطقسات واركانا البحث ٢
في الآثار العلوية والسماوية البحث ٣ في المساكن البحث ٤ في امتزاج العناصر و[illegible]
لاعتدال الربيعي والصنفي والشخصي والعضوي و[illegible] البحث ٥ في [illegible] تكون [illegible]
والمعادن المقالة الخامسة في النفوس النباتية والحيوانية [illegible] وفيها بحثان ١ في النفس
النباتية وقواها النامية والمصورة والمولدة والماسكة والهاضمة والدافعة ٢ في النفس
الحيوانية وحواسها الظاهرة والباطنة وفي النفس لانه الى قسمي باطن [illegible]

هذا الكتاب مرتب على قسمين الالهي والطبيعي
فالالهي [illegible] قسم [illegible] الاولى في الماهية والثانية في العلل
والثالثة في احكام الجواهر والاعراض والرابعة في واجب الواجب

[illegible] احكام النفس الناطقة فيه

ملاحظه شد

بازبینی شد ۱۳۷۱ ش

سال ۱۳۴۸ [illegible] بازبینی شد

۱۹ جمادی ۱۳۱۲

۱۲۹۲